



مسودة

وثيقة الرؤية الشبابية الوطنية



برنامج الشباب الفلسطيني يريد

أيلول 2018

هذه الوثيقة حصيلة حوارات جرت بين مجموعة من الشباب الفلسطيني من مختلف أماكن تواجده (الضفة الغربية، قطاع غزة، فلسطيني 48، الشتات)، في إطار برنامج "الشباب يريد" الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات). وجاء اقتراح هذه الوثيقة نظراً لأهمية قطاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، الذي تبلغ نسبته من تركيبة السكان حوالي 30% وفق الإحصائيات.

ما يميّز هذه الوثيقة أنها تتخطى التقسيمات الجغرافية والفئوية للشباب الفلسطيني لبلورة خطط تساهم في مواجهة التحديات الداخلية التي تعصف بالمشروع الوطني، وبذلك فإنها لا تتعامل مع الشباب كفئة منفصلة عن سياقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تقييم الأوضاع الحياتية والمطلبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية والشبابية، وإيجاد أفضل الخطط والأدوات لتحقيق الرؤية الوطنية الشبابية.

ويأمل الشباب المشاركون في إعداد هذه الوثيقة، أن تقدم مقارنة جديدة للتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني، وسبل مواجهتها، من منظور شبابي، إضافة إلى توسيع مهاراتهم ونطاق مشاركتهم وتأثيرهم في عملية صنع وتنفيذ القرار، والمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات والتحديات الكبرى التي تواجه القضية والمجتمع والشباب.

لماذا هذه الوثيقة؟

تعتبر الوثيقة ركيزة أساسية ينطلق منها الشباب لبحث قضاياهم الوطنية والمجتمعية، مما يساهم في بلورة أفكار الشباب الفلسطيني الواعد والمنسجم نحو أهداف وطنية جامعة.

وتهدف إلى بلورة رؤية شبابية فلسطينية تساهم في الإجابة عن الأسئلة والتحديات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الفلسطينيون، وخاصة فئة الشباب، من خلال التحديد الدقيق لهذه التحديات، وبلورة أهداف واضحة لمواجهتها، واقتراح آليات عمل لتحقيقها، وذلك في إطار إستراتيجية وطنية شاملة.

وتسعى إلى السير على الطريق الذي بدأه الشباب الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية مع التركيز على التحركات الشبابية خلال السنوات الأخيرة، حيث برزت حركات شبابية طلابية كحراك طلاب فلسطين للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل في العام 2009 ضمن حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وحراك "الشعب يريد إنهاء الانقسام" في 15 آذار 2011، وحراك "برافر لن يمر"، والشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان، وقرى المقاومة مثل باب الشمس في العام 2013، وحراك إنهاء الانقسام، ومجموعة "متحركين لأجل فلسطين في العام 2014، وحراك "ارفض، شعبك بحميك" في العام ذاته، فضلاً عن الحركات المصاحبة لإضراب الأسرى وغيره من القضايا الوطنية.

منهجية العمل لإنتاج الوثيقة

- تم تشكيل المجموعة الشبابية الكبرى من مختلف التجمعات الفلسطينية، ومكونات الحركة الشبابية والقيادات الشابة، واختيار مجموعة صغرى (سكرتاريا برنامج الشباب الفلسطيني يريد) تتابع صياغة الورقة المرجعية للوثيقة .
- بُنيت محاور الوثيقة من قبل مجموعات عمل روعي فيها تمثيل كافة التجمعات الفلسطينية، وعملت كل مجموعة على محور معين من حيث جمع المعلومات، وعمل المقابلات مع الشباب والخبراء والمختصين، وصياغة المحور، وفي ضوءها صيغت جميع المحاور .
- قامت المجموعة الصغرى بصياغة مسودة الوثيقة من خلال أوسع استشارة شبابية، وبعد الانتهاء من إعداد المسودة عرضت على المجموعة الكبرى لإقرارها.
- تم عقد ورش عمل ولقاءات مع الشباب والمختصين في كل التجمعات الفلسطينية لنقاش الورقة بهدف الاستفادة من الملاحظات وتم تضمينها للورقة المرجعية.
- بعد إقرار المسودة، وتضمينها كل الملاحظات ومخرجات اللقاءات والندوات، قامت السكرتاريا بتقسيم محاور الوثيقة على عدد من الشباب/المجموعات، بحيث تبني كل شاب أو مجموعة العمل على محور معين وتقديم ورقة مكثفة عنه، وتخلل ذلك عقد لقاءات وورش عمل واستضافة خبراء لكل محور، وعقد ندوات ولقاءات حول مسودة الوثيقة المقترحة في مختلف التجمعات الفلسطينية.
- صياغة الوثيقة في ضوء الملاحظات وعرضها على المجموعة الكبرى لإقرارها من خلال عقد يوم دراسي لها.
- إعداد خطة لنشر الوثيقة وترويجها لدى الجهات والأشخاص ذوي الاختصاص، والضغط باتجاه تبنيها.

التحديات والمخاطر العامة

تواجه القضية الفلسطينية تحديات ومخاطر كبيرة تهدد بتصفية حقوق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وصلت إلى ذروتها في المرحلة الحالية، بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ووقف المخصصات التي تقدمها الإدارة الأمريكية للأونروا، وقطع المساعدات عن السلطة والمشاريع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن وقف المساهمة الأمريكية في دعم موازنة وكالة الغوث "الأونروا" ومحاولة شطب تعريف اللاجئ الفلسطيني، وما تنذر به "صفقة القرن" من مخاطر أخرى، تشير إلى تبني الإدارة الأمريكية الكامل للتصور الإسرائيلي الذي يقوم على إنهاء الصراع من طرف واحد وتصفية القضية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وهذا يتطلب توحيد جهود الفلسطينيين جميعاً، وبلورة رؤية وبرنامج نضالي شامل لمواجهة التحديات والمخاطر، التي تتمثل في:

- الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان والممارسات العنصرية الإسرائيلية والتهجير القسري في الضفة والقدس وأراضي 48، الرامي إلى استكمال تهويدها وأسرلتها، وضم الضفة أو مساحات واسعة منها إلى إسرائيل والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، في سياق ترسيخ انفصال قطاع غزة ككيان دولاني زائف وشكلاني، تلحق به لاحقًا المعازل التي تديرها السلطة في الضفة الغربية وفق ما يتسرب عن أهداف ما يسمى "صفقة القرن".
- المحاولات الأميركية الإسرائيلية الرامية لتصفية قضية اللاجئين، والوقف الكامل لتمويل الخدمات المقدمة من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، تمهيدًا لتصفيتها بشكل كامل وإلغاء صفة اللاجئ الفلسطيني المتوارثة.
- استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانحراف البوصلة من صراع مع الاحتلال إلى صراع داخلي أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية على المستوى الدولي والإقليمي.
- التراجع الواضح لدور منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المعترف بها فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، وكإطار موحد للنضال الوطني الفلسطيني، وغياب الفصل الواضح بين مهام المنظمة ومهام السلطة.
- ضعف وترهل الهيئات والمنظمات والمؤسسات والاتحادات الشعبية والنقابية، وغياب الانتخاب الدورية المنتظمة أدى إلى ضعف دورهم في عملية التأثير والتغيير على مختلف الأصعدة الوطنية والاجتماعية.
- تفكك النسيج المجتمعي وتعميق المشاكل الاجتماعية وانتشار الجريمة والعنف والمخدرات والهجرة إلى الخارج وانغلاق الأفق المستقبلي للشعب الفلسطيني، وخاصة فئة الشباب.
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الفرص، خاصة في أوساط الشباب، إذ بلغت نسبة الفقر بينهم حوالي 27% للعام 2017¹، في حين بلغ معدل البطالة للشباب حوالي 49% في قطاع غزة، مقابل 18.3% في الضفة الغربية في الربع الأول لعام 2018.²
- ضعف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، في ظل غياب الرؤية والإستراتيجيات التنموية للاقتصاد الفلسطيني.
- انشغال الأنظمة العربية في الانقسامات والحروب الداخلية العربية، أدى إلى تراجع دورهم وخاصة في ظل غياب مشروع عربي مشترك يستنفر طاقات وقوى الشعوب العربية لتحقيق أهدافها لإقامة مجتمعات حرة ومستقلة وديمقراطية وملتزمة بالقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي تراجعت أهميتها في سلم الأولويات العربية.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. <http://cutt.us/uMV7s>

² الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2018. <http://cutt.us/WrGe3>

الشباب الفلسطيني: (الواقع، التحديات)

يمثل الشباب الفلسطيني شريحة واسعة من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الشباب (15-29) سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة 28.0% من إجمالي السكان، بينما تبلغ نسبة الشباب في الشتات ومناطق 48 قرابة ثلث السكان بحسب آخر التقديرات والإحصائيات، مما يؤكد الدور المتعاظم لهذا القطاع الاجتماعي الكبير والمهم. ولعل من نافلة القول التأكيد على أهمية الشباب ودوره في تنمية وتقدم المجتمعات، ونظرًا لتعدد وسعة قضايا ومشاكل الشباب في المجتمع الفلسطيني، فإنهم يعانون من تهميش مزدوج، يعود أبرز أسبابه في ما يأتي:

أولاً: بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي حرمت الشباب الفلسطيني من حق التمتع بأدنى حقوقه وحرياته الأساسية والعامّة كما حال الشعب الفلسطيني عمومًا، وما تعرض له فلسطين التاريخية من جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه من قتل وتهجير واستيطان استعماري وتهويد القدس واستمرار الاعتقالات الواسعة للشباب والاعتقالات وفرض الحصار وممارسة التمييز العنصري.

لقد أثر الاحتلال بشكل كبير ومباشر على الشباب وأدى إلى انتشار الفقر والبطالة بين أبناء الشعب الفلسطيني حسب التقارير الدولية والمحلية، إذ أوجد الاحتلال الإسرائيلي العسكري المستمر لفلسطين التاريخية ضحايا لا تنتهي مأساتهم ومعاناتهم، ليس فقط على مستوى الدلالات الكمية الممكن قياسها، إذ إن عددًا كبيرًا هم من اللاجئين، والمهجّرين، والمعتقلين، والأسرى المنكوبة، سواء عائلات الشهداء أو أولئك الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم، حيث إن هناك مئات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى الذين سقطوا في ساحات المواجهة مع قوات الاحتلال أغلبهم من الشباب. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الشهداء منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى العام 2011 حسب تقرير لوزارة الصحة 7227 شهيدًا، منهم 4607 شهيدًا من الفئة العمرية (15-29)، أي بنسبة 63.7% من إجمالي عدد الشهداء، في حين بلغ عدد الجرحى 60043 جريح منهم 35321 من الفئة العمرية (15-25) أي بنسبة 58.8%.³

ثانيًا: بسبب نقص الاهتمام بالشباب وتهميشهم وغياب الاهتمام بهم من قبل مؤسسات النظام السياسي، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتفاقم مشاكل البطالة والفقر والعنف والرغبة في الهجرة ونقص المشاركة السياسية والاجتماعية ومشكلات الهوية وتعمق فجوة النوع الاجتماعي والفجوة بين الأجيال. ولعل مؤشرات ارتفاع معدل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2017، تبين أن 16.8% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 67 يعانون من الفقر المدقع (بواقع 5.8% في الضفة و33.8% في القطاع)، في حين بلغت نسبة الفقر المدقع بين الأفراد (15-29 سنة) 17.1% (بواقع 6.1% في الضفة و35.4% في القطاع، فيما تصل نسبة البطالة بين الأفراد (15-29 سنة) في العام 2017، إلى 41%.⁴

³ الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، 2017. <http://cutt.us/wPc9I>

⁴ مركز الإحصاء الفلسطيني، 2018. <http://cutt.us/OaHcG>

وفي لبنان، يعاني الشباب الفلسطيني، واللاجئون الفلسطينيون عمومًا، من أشكال عدة من التهميش، سواء بفرض قيود على حقهم في العمل والضمان الاجتماعي، أو العمل السياسي، إضافة للتهميش الذي يستبعد الفلسطينيين من مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية، وعزل المخيمات عن محيطها السكاني بوصف اللاجئين مصدر خطر وتهديد محتملين للمجتمع المضيف.

وفي سوريا ومن قبلها العراق تزايد معاناتهم/ فمن بقي في المخيمات عرضة للخطر، ويعيشون في ظروف سيئة وغير إنسانية نتيجة الحرب الدائرة هناك منذ سنوات، وانعدام الخدمات، ومن هاجر منهم يعاني من غياب الخدمات المقدمة لهم.

بالإجمال، يعاني الشباب الفلسطيني من التهميش ونقص الاهتمام بهم من قبل المؤسسات الفلسطينية، ومن قبل الدول المضيفة، إذ يصعب على الفلسطينيين الحصول على وظائف حكومية في مؤسسات السلطة بنسبة تقارب عددهم، كما يقل عددهم في المجلسين الوطني والتشريعي، ويكاد ينعهد في الوظائف الحساسة.

أما الفلسطينيون في أراضي 48، وخاصة الشباب منهم، فيعانون من العنصرية والتمييز بسبب أصولهم وهويتهم الثقافية، الأمر الذي يؤثر على مستوى تمتع الشباب بحقوقهم في مجال التعلم، والعمل، والصحة وغيرها من الحقوق.

كما تساهم الإجراءات والتشريعات العنصرية الإسرائيلية، لا سيما بعد إقرار "قانون القومية"، في فرض مزيد من القيود على أوضاع وحقوق الفلسطينيين في أراضي 48، إضافة إلى تغييب تمثيل ودور فلسطيني 48 في عملية صنع القرار الوطني على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة تجمعاته في الوطن والشتات.

مما سبق يظهر معاناة الشباب من مشكلات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في معظمها مشترك بين الشباب في مختلف التجمعات الفلسطينية، إلا أن بعض التباينات مرتبطة بواقع المجتمع الذي يعيش فيه الشباب، ويمكن إجمال ابراز التحديات التي يعاني منها الشباب في الآتي:

- جرائم وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشباب، التي تقوم على القتل والاعتقال والتمييز العنصري والحرمان من الحقوق، الأمر الذي يهدد مستقبلهم، ويساهم في طمس الهوية الوطنية، ويدفع بهم إلى اليأس أو الهجرة.
- الانقسام السياسي والجغرافي وغياب المشروع الوطني الجامع، وتراجع الثقة بمؤسسات النظام السياسي والأحزاب.
- التهميش الواضح لدور الشباب في المشروع الوطني الفلسطيني وإعاقة مشاركتهم في مراكز صنع وتنفيذ القرار.
- عدم وجود التشريعات التي تكفل مشاركة الشباب وتفعيل دورهم في المجتمع، وغياب مبدأ الحوار بين صناعات القرار والشباب.

- غياب الإستراتيجيات والبرامج التنموية الرامية إلى تعزيز صمود الشباب في وطنهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وانعدام الفرص، والاتفاقيات التي تركز التبعية لاقتصاد دولة الاستعمار والاستيطان، واعتماد النيوليبرالية في عملية التنمية في سياق مرحلة التحرر الوطني.
- اتجاه الشباب نحو التفكير بالخلاص الفردي بدلاً من التفكير الجمعي، وانتشار العنف الاجتماعي، والتيارات الأصولية المتطرفة، وغلبة العادات والتقاليد في بعض التجمعات الفلسطينية، ما يؤثر على حرية عمل الشباب، وخاصة الفتيات، إضافة إلى الحمائية، وتقييد حرية المرأة وانخراطها في العمل السياسي، وتفكك النسيج المجتمعي.
- سياسات الحكومات المضيفة للاجئين، وخاصة لبنان، وما تسببه من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الفرص وتشجيع الهجرة، خاصة في أوساط الشباب، إلى جانب انسحاب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من رعاية ومتابعة أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة.

ورغم ما سبق، شهدت السنوات الماضية تبلور أشكال جديدة من العمل السياسي والنضالي والاجتماعي والثقافي تصدرها الشباب، خارج المنظومة السياسية التقليدية (منظمة التحرير، السلطة، الأحزاب السياسية)، وعبرت عن نفسها في الانخراط الشبابي الفعال في حركة المقاطعة ولجان العودة ولجان مواجهة الجدار والاستيطان والمجموعات والحركات الشبابية، التي نشطت منذ العام 2011 على وجه الخصوص في الضفة والقطاع وأراضي 48 وتجمعات الشتات، وكذلك في ميادين المواجهة مع الاحتلال للتصدي لمخطط برافر في النقب والاستيطان والجدار وهبة القدس للتصدي لمخطط البوابات على مداخل باحات الأقصى، والموجات الانتفاضية منذ نهايات العام 2015، والتضامن مع الأسرى، ومسيرات العودة في قطاع غزة، وحراك "ارفعوا العقوبات" عن قطاع غزة، وغير ذلك. وهو ما يوفر البيئة والشروط المطلوبة للنهوض بدور الشباب في تطبيق الرؤية التي تتضمنها هذه الوثيقة.

الأهداف والأدوات

على المستوى الوطني والسياسي:

الهدف الإستراتيجي:

ممارسة حق تقرير المصير بما يضمن إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية، بحيث يتمتع كل قاطنهما بحقوق المواطنة المتساوية، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الإثنية من خلال تفكيك المشروع الصهيوني ومنظومات سيطرته على الشعب الفلسطيني وأرضه وموارده، وتصفية امتيازات المستعمرين المرتبطة به.

الأهداف المرحلية:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة العام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، على طريق تفكيك المشروع الاستعماري الصهيوني.
- عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تضمن العودة والتعويض للاجئين.
- تعزيز صمود المقدسيين وتعزيز مؤسساتهم الوطنية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، والتصدي لمخططات عزل وتهويد القدس، والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية. وكذلك إعطاء الأولوية لتعزيز صمود الفلسطينيين في مجمل المنطقة المصنفة (ج).
- الدفاع عن المكتسبات الوطنية والحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم، تحت سقف الحقوق التاريخية المشتركة ووحدة القيادة والتمثيل والبرنامج الوطني، وبما يراعي خصوصيات كل تجمع وبرنامج كفاحه اليومي.
- تحقيق المساواة للفلسطينيين الموجودين في داخل أراضي 48 وضمان حقوقهم الفردية والجماعية بوصفهم جزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني وإسقاط القوانين العنصرية كقانون القومية العنصري.
- تقديم آليات من شأنها تعزيز دور الشباب الفلسطيني في شق مسار التغيير، ومواجهة تحديات المشروع الوطني، على أساس التمسك بالحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني.
- إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.
- كسر الحصار عن قطاع غزة وإحياء مخططات فصله عن الضفة الغربية.
- إحباط مخططات تصفية القضية الفلسطينية وإسقاط صفقة القرن الأميركية والحل الإقليمي.

آليات النهوض:

- تبني إستراتيجية نضالية تجمع كل أشكال المقاومة المقررة في القانون الدولي للشعوب الخاضعة للاحتلال، مع مراعاة الخصوصية النضالية لكل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتحقيق الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين جميعاً.
- إطلاق حوار وطني شامل بين مختلف مكونات الشعب في مختلف أماكن تواجده هادف إلى الاتفاق على مشروع وطني وفق إستراتيجية وطنية تهدف إلى إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

- إعادة بناء منظمة التحرير لتمثل الكل الفلسطيني، بما يضمن تعزيز دور الشباب في المؤسسات الوطنية المختلفة وصناعة القرار، من خلال البدء بالتحضير لعقد مجلس وطني يمثل الكل الفلسطيني بالانتخاب حيثما أمكن، وبالتوافق الوطني وفق معايير موضوعية حيثما يتعذر إجراء الانتخابات.
- الاتفاق على عقد اجتماعي (ميثاق وطني).
- الاتفاق على الانتخابات وآلية إجرائها.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية، تراعي حجوم القوى وفق نتائج الانتخابات، بما يحافظ على صيغة الائتلاف الجبهوي التي تضم الجميع في مرحلة التحرر الوطني، على أساس الشراكة السياسية ومبدأ الديمقراطية التوافقية.
- الاتفاق على برنامج سياسي موحد قائم على الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة .
- إعادة النظر في شكل السلطة والتزاماتها ووظائفها لتصبح أداة لتحقيق أهداف المشروع الوطني تحت مظلة منظمة التحرير بعد إعادة بنائها، وإنهاء أي إجراءات من شأنها إضعاف آليات النضال ضد الاحتلال الصهيوني.
- مواجهة تهويد القدس، من خلال خطة إستراتيجية تقوم على التصدي لمخططات الاحتلال، وتعزيز صمود المواطنين فيها.
- دعم قضية الأسرى وصولاً إلى إطلاق سراحهم.
- تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في مختلف التجمعات، وخاصة قطاع غزة ومخيمات الشتات، بالتوازي مع إنجاز المهمات الوطنية، من خلال أدوات مختلفة، بما يشمل حصر الاحتياجات وتوفير الموازنات المناسبة وتنفيذ البرامج لتحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات من خلال الحفاظ على وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حتى تنفيذ القرار الأممي رقم 194.
- توطيد العلاقة مع شعوب العالم عبر تفعيل دور السفارات والاهتمام بالجاليات الفلسطينية وفق رؤية وطنية تلي احتياجات شعبنا لدعم النضال العالمي ضد الاحتلال.
- بناء تحالفات شبابية بين الكتل والأطر الطلابية والتجمعات والاتحادات الشبابية، وبخاصة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، لتشكيل كتلة قادرة على بناء رؤية شبابية لمواجهة التحديات الوطنية والسياسية، وتشكل حاضنة للشباب الفلسطيني.
- العمل على زيادة اهتمام السلطة الوطنية ومؤسساتها ومنظمات المجتمع بالشباب، بما يؤدي إلى توسيع الخيارات والفرص المتاحة أمامه.

على المستوى الاقتصادي:

الهدف الإستراتيجي

بناء اقتصاد وطني حديث ومستقل يقوم على أسس العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص.

الأهداف المرحلية:

- الانفكاك الاقتصادي مع الاقتصاد الإسرائيلي، والتخلص من كل أشكال التبعية التي يفرضها اتفاق باريس الاقتصادي.
- بناء مقومات اقتصاد صمود وطني مقاوم في فلسطين.

آليات النهوض:

- مقاطعة منتجات الاحتلال، ومنع دخولها إلى السوق الفلسطينية، ودعم المشاريع الناشئة في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.
- وضع خطة وطنية لفك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال الضغط باتجاه التحلل من قيود اتفاقية باريس الاقتصادية، بما يكفل تعزيز مقومات استقلالية الاقتصاد الفلسطيني والاعتماد على الذات.
- فرض عقوبات على تجار الجملة والتجزئة الذين يغرقون الأسواق بالمنتجات الإسرائيلية ودعم التجار الذين يسوقون للمنتج الوطني ويطورونه.
- وضع خطة اقتصادية تقوم على إعادة إدماج قطاع غزة ضمن الخطط التنموية والاقتصادية الوطنية دون تمييز، وكسر الحصار المفروض على القطاع، ورفع أي عقوبات وإجراءات تمس بحقوق الموظفين والمواطنين عمومًا في القطاع.
- المشاركة بفعالية ضمن حملة المقاطعة الاقتصادية الدولية لإسرائيل.
- تفعيل أوجه الضمان الاقتصادي من خلال تحسين جودة المنتج الفلسطيني وتوفير الدعم الحكومي له، وتوفير آليات لتسويقه في المناطق المحتلة، وتصديره إلى الخارج.
- دعم الاقتصاد المنزلي والصناعات اليدوية الحرفية وتركيز الدعم على الصناعات الفلسطينية الوطنية.
- رفع الحد الأدنى للأجور الفلسطينية.
- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج للاستثمار في الوطن.
- دعم الشباب من خلال إيجاد فرص عمل وتأمين قروض من أجل مشاريع فردية وجماعية.
- تقليص الفجوة ما بين سوق العمل والتخصصات الجامعية عبر إغلاق بعض التخصصات الإنسانية وتوجيه الطلبة نحو التخصصات المهنية والتكنولوجية.

- التركيز على إعادة تأهيل وتشغيل فئات الفقراء والشباب من خلال توفير برامج لدمجهم في سوق العمل، وإعفاء ضريبي لمشاريع الشبابية لمدة زمنية تصل إلى عشرة سنوات للحد من معدلات الفقر والبطالة بين أوساط الشباب
- إنشاء مشاريع اقتصادية لسكان المناطق المهمشة والمهددة بالمصادرة ومناطق (ج).
- الاهتمام بإنشاء ودعم المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل والموفرة لفرص العمل في مخيمات الشتات، وخاصة في لبنان، وحشد الجهود والتمويل لإعادة إعمار المخيمات المدمرة مثل مخيم نهر البارد واليوموك وغيرهما من المخيمات.
- تعزيز مكافحة الفساد وتحقيق المساءلة والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص.
- توفير ميزانيات لدعم برامج الشباب التنموية من خلال إقامة مشاريع إنتاجية.
- وضع خطة لتعزيز التبادل التجاري ما بين الضفة والقطاع والقدس.
- تمكين جمعية حماية المستهلك من القيام بدورها وتعزيز التعاون الرسمي والشعبي معها.
- العمل على تفعيل الاتفاقيات التجارية المعقودة بين السلطة الفلسطينية والدول العربية والأجنبية التي تتضمن الإعفاء الضريبي على المنتجات الفلسطينية.
- الاهتمام بالزراعة وتطوير القطاع الزراعي ودعم المزارعين، وخاصة في المناطق المهددة بالمصادرة، وما يتطلبه ذلك من إعادة توزيع اتجاهات وأولويات الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.
- الضغط باتجاه تبني خطة اقتصادية وطنية تشمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تكون أولويتها التمكين الاقتصادي للشباب، ومواجهة البطالة وما تفرزه من تأثيرات جسيمة على واقعهم .
- توفير ضمان صحي للعمال في القطاع الخاص.
- وضع برامج تستهدف تعزيز صمود الفلسطينيين في مخيمات اللجوء، وتحسين شروط الحياة والحركة والتنقل وحماية حقوقهم الإنسانية، الفردية والجماعية.

على المستوى الاجتماعي والثقافي:

الهدف الإستراتيجي:

حماية النسيج الاجتماعي والهوية الجماعية للشعب الفلسطيني من محاولات التجزئة والطمس والتبديد.

الأهداف المرئية:

- تعزيز الهوية الجمعية للفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، باعتبارهم جماعة سياسية واحدة.
- تنمية الثقافة الفلسطينية من خلال مشروع ثقافي فلسطيني.

- توثيق الروابط بين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم وتعزيز التواصل بينهم.

آليات النهوض:

- تقوية وتفعيل التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجدهم.
- تنمية مفهوم المواطنة التي تتحدد بموجها الحقوق والواجبات.
- دعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48 في مواجهة العنصرية والتمييز، وتعزيز دور لجنة المتابعة العليا كمرجعية عليا للجماهير الفلسطينية في الداخل، بما يعزز التمسك بالهوية الوطنية، لا سيما بعد إقرار "قانون القومية"، ودعم وضع سياسات فعالة لانتشار العنف المجتمعي والسلاح والمخدرات، بما يعزز تماسك النسيج المجتمعي في مواجهة سياسات التفرقة والتجزئة الإسرائيلية.
- حماية النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي.
- تعزيز روح المبادرة والعمل التطوعي.
- الحفاظ على الموروث الثقافي الفلسطيني وإبراز معالمه ودعمه.
- تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية واحترام الحقوق والحريات العامة .
- تعزيز تمثيل الشباب في كافة المؤسسات الرسمية والأهلية، بما في ذلك المجلس الأعلى للشباب والرياضة
- دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الشباب.
- دعم الشباب المفكر والمبدع، وإيجاد حاضنة تقوم على تطويره لكي يسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني.
- العمل على حماية الشباب من مخاطر التطرف والمخدرات واليأس والإحباط.
- بناء برنامج تثقيفي للجيل الجديد على مستوى الشتات.
- تحقيق جودة عالية للتعليم الأساسي والجامعي بما يتلاءم مع معايير الجودة العالمية، وزيادة مخصصات، وتطوير المناهج الفلسطينية، بما يعزز الإبداع وقيم الحوار والمشاركة والثقافة الوطنية.
- الحد من هجرة الكفاءات الشبابية والعمل على استقطاب الكفاءات المتواجدة في الخارج.
- دعم القطاع الصحي والعمل على تطوير السياسات الصحية.
- دعم برامج خاصة من أجل التوعية الصحية.
- اقتراح بطاقة صحية لكل طالب جامعي.
- إعادة النظر في منظومة التعليم الفلسطيني بما يشمل مناهج أكثر فعالية ودعم البحث العلمي وتعزيز التوجه للتعليم الإلكتروني.

- النضال من أجل إقرار قانون للضمان الاجتماعي، وإنشاء صناديق دعم اجتماعي لمعالجة مشكلات ارتفاع نسب الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في أوساط الشباب والنساء.
- إعادة هيكلة التدريب المهني ورفع كفاءة عمل المؤسسات المهنية بهدف رفع مستوى ونوعية التدريب وتنوع إشكاله، وضمان مشاركة القطاع الأهلي والخاص في تحديد نوعية التدريب المطلوب في سوق العمل.

على المستوى الإعلامي:

الهدف الإستراتيجي:

بناء منظومة إعلامية حديثة ومستقلة ومهنية ذات أفق وطني ديمقراطي تحرري.

الأهداف المرحلية:

- تحديث المؤسسات الإعلامية الرسمية على أسس مهنية تضمن موضوعيتها.
- إنشاء منظومات إعلامية متخصصة لمخاطبة الرأي العام الدولي باللغات التي يتحدثها بالاستفادة من الطفرة التكنولوجية في مجال الإعلام.
- تطوير منظومة التشريعات والقوانين الخاصة بالإعلام، بما يضمن الحريات ويوفر الحماية القانونية للإعلاميين .
- تعزيز الجهات الإعلامية وحماية الإعلاميين

آليات النهوض:

- بلورة خطة وطنية لاستنهاض الحقل الإعلامي، بالاعتماد على الطاقات الإعلامية الشابة.
- إعادة توجيه الخطاب الإعلامي الوطني الوحدوي ليشمل جميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني
- بناء منصة إعلامية موحدة موجهة بلغات عدة إلى الرأي العام العالمي، بما يساهم في بما يحقق أهداف الشعب الفلسطيني
- تعزيز فعالية الإعلام في فضح الاحتلال.
- توحيد وتنظيم الرسالة الإعلامية للفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم داخل وخارج الوطن.
- تعزيز الحريات الإعلامية والحق في حرية الرأي والتعبير، وحماية الإعلاميين الصحفيين الفلسطينيين من الانتهاكات.

- تعزيز دور الإعلام كسلطة رقابية.
- دعم البرامج والأنشطة الإعلامية الموجهة إلى الشباب.
- ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة الصادقة من مصادرها في المؤسسات الرسمية والأهلية.
- دعوة الجهات الرسمية والأهلية المهتمة بقضايا الشباب بتأسيس بنك معلومات محلي يساهم في توفير المعلومات وحرية تداولها لدى مجتمع الشباب
- بناء سياسة إعلامية قائمة على الشفافية وتعزيز دور الإعلام الرقابي.
- زيادة الاهتمام بالإعلام الشبابي وتطويره ليعبر عن الواقع المجتمعي لشبابنا ولقضيتنا الفلسطينية.
- زيادة وعي الإعلاميين الشباب بالمفردات الإعلامية التي تناسب شعبنا الواقع تحت الاحتلال
- تسهيل إنتاج برامج إعلامية من إعداد الشباب وإدارتهم وتقديمهم.

على مستوى القوانين والتشريعات:

الهدف الإستراتيجي:

حماية حقوق الفلسطينيين وإقرار ميثاق وطني يكون بمثابة عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين مكونات النظام السياسي (منظمة وسلطة) وعلاقتها بكافة تجمعات الشعب الفلسطيني.

الأهداف المرحلية:

- إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني على أسس الشراكة والديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء.
- مواءمة التشريعات المحلية والقوانين الفلسطينية مع التشريعات الدولية وإصدار تشريعات تحمي حقوق الشباب
- صيانة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني وحماية الحريات الشخصية والعامة.

أليات النهوض:

- إقرار ميثاق وطني يكون بمثابة عقد اجتماعي يضمن الحقوق الوطنية ويكفل تنظيم العلاقات بين الفلسطينيين وكل مكونات النظام السياسي، على قاعدة احترام سيادة القانون والحريات، والفصل بين السلطات.

- تفعيل عمل المجلس التشريعي بما يضمن استعادة دوره في توحيد و سن القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية.
- إعادة النظر في التشريعات الصادرة في الضفة والقطاع بعد الانقسام ومواءمتها مع المعايير الدولية والقانون الأساسي.
- إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى ليعمل على توحيد منظومة العدالة وضمان استقلالية القضائية.
- إصدار قانون يعزز مشاركة الشباب في مراكز صنع القرار ويحمي حقوقهم على مستوى مؤسسات السلطة والمنظمة.
- الانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية بما يعزز من حماية حقوق الإنسان ومكانة القضية الفلسطينية.
- تخفيض سن الترشح لضمان مشاركة الشباب في المجالس المحلية والتشريعية.
- إقرار تشريعات وسياسيات لدعم حقوق اللاجئين والضغط لحماية حقوقهم في الدول المضيفة.
- تفعيل مشاركة الشباب في ممارسة الرقابة الشعبية على أداء مؤسسات النظام السياسي.
- تفعيل آليات وأدوات القانون الدولي لدعم القضية الفلسطينية وحماية الحقوق الفلسطينية ومحاسبة ومقاطعة الاحتلال.
- تعزيز دور الشباب ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني.
- تفعيل المساءلة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان.

دور الشباب والتدخلات المطلوبة

في ظل الوضع العام الذي وصفناه، ولمواجهة التحديات الوطنية العامة والخاصة بالشباب الفلسطيني نذكر بعض التدخلات التي تسعى إلى تمكين الشباب الفلسطيني، وهي:

- حراك شبابي يمارس عملية ضغط شبابي وشعبى لتحريك الشارع من حين إلى آخر في مسيرات احتجاجية، للضغط على طرفي الانقسام في الضفة والقطاع، لحثهما على سرعة تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام من أجل مواصلة مسيرة النضال في مواجهة الاحتلال، وتعزيز روح الكفاح والمقاومة بكافة أشكالها، وخاصة الشعبية، ومواجهة مخططات التصفية للقضية الفلسطينية، وتفعيل النضال ضد الاستيطان والجدار وتهويد القدس وقضايا اللاجئين، وتعزيز التضامن مع قضايا الأسرى، وفضح انتهاكات الاحتلال، وتفعيل حملات مقاطعة الاحتلال وعزله ومساءلته لضمان تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال والعودة.
- المساهمة في بناء تيار وطني عماده الشباب من خلال العمل على تعزيز التشبيك والتنسيق بين الحركات والمبادرات الشبابية في الوطن والشتات، بما يساهم في إعادة بناء الحركة الوطنية وتفكيك أزمة النظام السياسي الفلسطيني

وإعادة بنائه على أسس الشراكة، وبما يكفل إنهاء حالة الانقسام وضمان استعادة الوحدة الوطنية، وبلورة إستراتيجية مواجهة وطنية موحدة وشاملة، وبما يضمن مشاركة الشباب الفاعلة في الحركة الوطنية والنضال الوطني.

- استمرار الضغط من قبل الشباب لحماية وصون حقوق الشباب في المجتمع، مع التأكيد على أن ينصب الدعم والتشجيع لمشاركة الشباب وحماية حقوقهم بوصفها حقوق إنسان، وتعزيز الحراك المطلي، بما يضمن إدماج الشباب، والقيام بحملات مناصرة في كل مكان داخل فلسطين والشتات ضد البطالة والفقر والمحسوبية والفساد وتحقيق المساءلة والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، ومن أجل إصدار قوانين تعنى بالشباب وتحمي حقوقهم وتضمن المشاركة السياسية لهم، إضافة إلى حملات مطلبية لمعالجة احتياجات الشباب وحماية حقوقهم، وحملات لتحسين أوضاع اللاجئين في لبنان والشتات، وتحسين شروط الحياة والحركة والتنقل وحماية حقوقهم الإنسانية، الفردية والجماعية.
- تطوير البني والهياكل التمثيلية للشباب بما يضمن تفعيل الحركة الطلابية والشبابية، عبر إعادة بناء وتفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وضمان العمل على تعزيز التشبيك بين الأطر الشبابية وتنسيق العمل في بينها في كافة التجمعات الفلسطينية من خلال بناء جسم تنسيقي مشترك، وضمان تطوير الخطاب وتكامل الأدوار، وتفعيل الأداء في الشأن الوطني والشبابي والطلابي، وتبني قضايا الشباب ومبادراتهم، وتعزيز الحياة الديمقراطية في كافة الأجسام الشبابية والطلابية من خلال دورية إجراء الانتخابات لمجالس الطلاب والأجسام الشبابية وفق التمثيل النسبي الشامل.
- دعم مشاركة الشباب وعلى نطاق واسع في مسارات الإدارة التي تشمل إشراكهم في عمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقييم للبرامج والأنشطة، وذلك من خلال وسائل شتى منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الإلكترونية، وتسهيل مهمة الشباب في الوصول إلى الخدمات المختلفة في المؤسسات، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة منهم، وتمكينهم من إنشاء وسيلتهم الخاصة للنقاش وإزالة العوائق القانونية وغيرها من العقبات التي تحول دون مشاركتهم أو وصولهم إلى مواقع صنع القرار.